القوانين والتحفيزات الفرنسية والصهيونية، ودورهما في تطور الاستيطان في الجزائر وفلسطين1850م/ 1950م

" دراسة مقارنة في الآثار والنتائج "

The settlement movement in Algeria and Palestine between 1917-1962 and its results (A comparative study of the effects of the phenomenon in the two countries)

حمودي ابرير

جامعة باتنة 1 (الجزائر)، hamidibrir@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/02/01 تاريخ القبول: 2021/05/17 تاريخ النشر: 2021/09/25

ملخص:

ركزت سياسات الاستعمار الفرنسي في الجزائر والصهيوني في فلسطين عبر ظاهرة الاستيطان على القطاع الاقتصادي في البلدين، فغيرت النمط المعيشي الذي كان قائما بنمط مادي ربحي، مسخر لخدمة المستوطنين من الأوروبيين واليهود، وسعت فرنسا، والحركة الصهيونية ومن بعدها "إسرائيل" من أجل تحقيق هدف الدمج والضم، إلى تغيير التركيبة السكانية، وتكسير المنظومة الاجتماعية للبلدين، وطمس الشواهد الحضارية والدينية للشعبين، عبر سياسة التمسيح والتهويد، فضلا عن تكريس سياسة تجهيل أبناء الشعبين بالتضييق على العملية التعليمية، عبر منعها من مصادر التمويل، وغلق المدارس العربية، والكتاتيب القرآنية وحرمان المدرسين من رواتبهم وحقوقهم، مقابل السعي إلى تكريس اللغة الفرنسية، وإحياء اللغة العبرية المندثرة، كما منع مناضلو الحركة الوطنية، ودعاة الحقوق السياسية في الجزائر و فلسطين من النشاط، وتعرضوا للتضييق، والمتابعات والسجن، قمعا لأفكار التحرر .

كلمات مفتاحية: الاستيطان، الجزائر، فلسطين، فرنسا، الصهيونية، آثار الظاهرة .

Abstract:

The French colonial policies in Algeria and the Zionist movement in Palestine, through the phenomenon of settlement, focused on the economic sector in the two countries. They changed the lifestyle that existed in a profitable material pattern, devoted to serving settlers from Europeans and Jews. France, the Zionist movement and then Israel sought to achieve the goal of integration And annexation, to changing the demographics, breaking down the social system of the two countries, and obliterating the civilizational and religious evidence of the two peoples, through the policy of elimination and Judaization, as well as devoting the policy of ignoring the people of the two peoples by restricting the educational process by preventing it from funding sources, closing Arab schools, Quranic writings, and depriving teachers of Their salaries

and rights, in exchange for seeking to consecrate the French language and revive the extinct Hebrew language, and the activists of the national movement and advocates of political rights in Algeria and Palestine were prevented from activity, and were subjected to harassment, follow-ups and imprisonment, in order to suppress ideas of liberation.

Keywords: Settlements, Algeria, Palestine, France, Zionism, the effects of the phenomenon.

1- مقدمة

تمثل تجربة "الاستعمار الاستيطاني" التي انطلقت من مقولة الرجل الأبيض المتفوق، والحضارة الأوروبية المتطورة، وتخلف الشعوب في آسيا وأفريقيا، ووجوب استعمارهم لنشر الحضارة الغربية، والديانة المسيحية، أسوا التجارب الاستعمارية التي عرفها الإنسان على الإطلاق، ليس في التاريخ الحديث فحسب، ولكن في التاريخ الإنساني ككل، فقد استهدف هذا الاستعمار الارض بشره غير متناهي، واستهدف الانسان في المستعمرات بشكل بشع، فظلت هذه "التجربة" ترمز إلى فترة من الاستغلال ، ومحاولات طمس الهوية المحلية للشعوب المستهدفة، عبر انكار الواقع المحلي، والسعي إلى تغييره بكل الوسائل والأدوات.

لقد تطورت الكيانات الاستيطانية لتصبح أهم الأدوات التي يعتمد عليها استمرار النظام الاستعماري، فالاستعمار الاستيطاني كجزء لا يتجزأ من الظاهرة الاستعمارية ينبع أساساً من المصالح الاستراتيجية والاقتصادية للمستعمر، فالجزائر وفلسطين مثلا جسدتا هذا النموذج، والواقع تماما، فقد حاولت فرنسا وإسرائيل عبر سياساتهما الاستيطانية منذ احتلال الجزائر سنة 1830م، وتأسيس الكيان الإسرائيلي عام 1948م وقبله، تحقيق أهداف استراتيجية شاملة، من خلال السعي إلى تشويه واقع اجتماعي واقتصادي وسياسي، وثقافي وديني كان قائما أصيلا، بل وطمس الكثير من معالمه، فظل الحصول على الأرض باعتبارها القاعدة الصلبة التي يقوم عليها الاستيطان، هدف استراتيجي في سياسة فرنسا، والحركة الصهيونية بصفتها الرسمية "إسرائيل" طوال عقود من الاحتلال، فقد ظلت سياسة تغيير شواهد الهوية الوطنية للشعبين مستمرة في ظل مساع متواصلة لخلق مجتمع فرنسي - أوروبي جديد في الجزائر، وصهيوني يهودي في فلسطين، ينفصلان في كل مظاهر الحياة اليومية عن السكان الأصليين، ويستأثر أفراده بثروات الشعبين، فضلا عن منع الحريات السياسية، ومتابعة نشطاء الحركة الوطنية في البلدين، ورفض الاعتراف لهم بصفتهم الوطنية والتمثيلية.

في هذا المقال، سأدرس أحداث ووقائع فترة حاسمة من تاريخ الجزائر وفلسطين، من خلال التعرض لطبيعة تلك السياسات، ومدي تأثيرها على الشعبين الجزائري والفلسطيني؟ كإشكالية رئيسة، كما سأبحث في مدي تطابق تلك السياسات، والأساليب في ضوء التحالف الذي كان قائما بين فرنسا وإسرائيل ككيانين استعماريين ؟ ومدى تقارب

نتائج تلك السياسة في البلدين طيلة الفترة السابقة؟ وذلك بعد تحديد موقف القانون الدولي من الاستيطان؟ مستخدما المنهجين التاريخي والمقارن، وبأسلوب مبسط .

2. الاستيطان وموقف القانون الدولي منه

1.2 الاستيطان

"الاستيطان"هو قيام غرباء باستيطان أراض ليست لهم، **بذريعة الإعمار، وقد تكون دوافعه أيديولوجية دينية وعنصرية** ،وقد عرفت الحضارات القديمة "الاستيطان"، وكان رديفا لحملات التوسع التي كانت تقوم بها الإمبراطوريات لمد نفوذها، والسيطرة على الطرق التجارية، خاصة البحرية التي كانت مجال المنافسة الاستراتيجية الأول، وقد نشأت مدن وحواضر نتيجة غزوات اليونانيين الذين اشتهروا بكونهم غزاة وقراصنة بحر، وكان دافعهم إلى ذلك استكشاف آفاق جديدة نظرا لضيق أراضيهم وشيوع الاقتتال بينهم، فكان كل زعيم ينشق على السلطة القائمة أو يهزم في صراع على الحكم، يجهز سفنه ورجاله وينطلق إلى البحر، وهكذا نشأت مدن عريقة نتيجة توطن اليونانيين، منها مدينة مرسيليا في جنوب فرنسا، ومدينة كولون الألمانية، التي نشأت حول حامية لجيش روما في العهد الروماني، ومدينة قرطاج التي بناها الفينيقيون، وخلال الحقبة الحديثة، بنت فرنسا مدينة "سينلوي" في السنغال، و" برازافيل" في الكونغو، وبنى البلجيكيون"كنشاسا" التي كانت تُسمى "ليبول فيل"[1].

فظاهرة الهجرة اذن، الطبيعية كانت، أو مدفوعة وفق مركب "الطرد والجذب" التي عرفتها المجتمعات البشرية منذ القدم، هي التي أدت الى ظهور ظاهرة الاستيطان والتوطين في بقاع كثيرة من العالم، وصبغ هذه البقاع بثقافات وشخصيات وهويات العناصر الوافدة بعد تغليبها عدديا[2]، فهناك الهجرة الاستيطانية كحقيقة اجتماعية، كفرار الأشخاص بحثا عن الأمن مثلا، وهناك الهجرة الاستيطانية كحقيقة اقتصادية بحثا عن مراكز الرزق، أو لتحسين مستوى المعيشة بسبب جفاف يحدث ، أو قحط ينزل، أو زلزال يقع، أو فيضان يجري، أو أمراض فتاكة تحل، أو نحو ذلك من الظروف والكوارث الطبيعية، وهناك هجرة استيطانية كحقيقة سياسية[3]، ومن هذا المنطلق ساد الاستيطان مع ازدهار الظاهرة الاستعمارية، في موجتها الثانية خلال القرنين 19 و20م ، والتي كان دافعها الأساس - فضلا عن الهيمنة الاستراتيجية - البحث عن الأسواق والمواد الأولية، ونشر الثقافة الغربية والدين المسيحي، فخلال الحقبة الاستعمارية، تم الترويج للاستيطان ضمن المنظومة الاستعمارية القائمة على ادعاء التنوير، ونشر الحضارة، والقيم الإنسانية الراقية، وبدوافع أيديولوجية ذات خلفية دينية وعنصرية أحيانا[4]، فأصبح من الواضح أن الاستعمار "الاستيطاني" لم ينشأ بمعزل

---

[1]- الجزيرة : الاستيطان، متاح على الرابط / https://www.aljazeera.net/encyclopedia روجع بتاريخ 03 / 01 /2021

[2]- عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الاجنبي في الوطن العربي، المغرب العربي – فلسطين – الخليج العربي دراسة تاريخية مقارنة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1983م ، ص 9 .

[3]- مجدي حماد، النظام السياسي الاستيطاني، دراسة مقارنة إسرائيل وجنوب إفريقيا، ط1، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص 45.

[4]- الجزيرة، مرجع سابق .

عن الاستعمار "التقليدي"، وثبت أن الاستيطان شديد الصلة بالاستعمار، وهو مرحلة موالية له وتمثل حده الأقصى، بل لا يتحقق الاستيطان إلا في بيئة ومناخ استعماري يشرف عليه ويرعاه[1]، فالترابط العضوي بينهما متين، والمستعمرات الاستيطانية مثلت في الواقع أهم الأدوات التي اعتمد عليها استمرار النظام الاستعماري نفسه .

ويتفق المؤرخون والدارسون للظاهرة الاستعمارية، على أن هذا النوع من الاستعمار يعد من أخطر وأسوء أنواع السيطرة الاستعمارية، فهو يعكس نمطا خاصا قاسيا من أنماط فرض السيطرة على الشعوب ، ويؤكدون أنه يمثل حالة من الاستعمار الداخلي، حيث يتحول معها إقليم معين بسكانه الأصليين إلى "مستعمرة" لقطاع آخر من سكان وافدين عليه في الغالب من أصول أوروبية - باعتبار أوروبا مصدر الاستعمار الحديث بكل أنواعه وأساليبه- [2]، وفي المقابل القضاء على السكان الأصليين، وهو الأمر الذي ينطبق على الهجرة الفرنسية والأوروبية إلى الجزائر ، واليهودية إلى فلسطين[3].

وعلى الرغم من أن ظاهرة "الاستعمار الاستيطاني قديمة وتعود إلى القرن السابع عشر، إلا أن هذا المصطلح لم يستعمل إلا منذ بداية الستينات من القرن الماضي، أما الانشغال الاكاديمي الحقيقي بمفهوم "الاستعمار الاستيطاني"، فقد بدأ فقط في منتصف التسعينات من القرن الماضي، بعد ظهور وانتشار أعمال تأسيسية في حقلي الانثروبولوجيا، والسيسيولوجيا، والتي كان من نتائجها تأسيس مجلة دراسات الاستعمار الاستيطاني التي ساهمت في تطوير المفهوم[4].

2.2 موقف القانون الدولي منه

لأن الاستيطان نشأ كرافد من روافد الحملات الاستعمارية منذ الاكتشافات الاستعمارية الأولى التي قام بها الإسبان والبرتغاليون والهولنديون، فقد تناوله القانون الدولي ضمن هذه المنظومة، فقد عرف القانون الدولي الاستعمار بأنه "سياسة توسعية تمارسها بعض الدول في حق شعوب أقل نماء، سيكون عليها القبول بنوع من روابط التبعية إزاء هذه الدول"، والواقع أن هذا التعريف، والإقرار قائم على تناقض مشابه لذلك الذي تستند إليه الأيديولوجيا الاستعمارية، فهي تعتبر إلحاق أرض أو احتلال دولة توسعا مشروعا، كما تشرع الهيمنة والاستغلال الاقتصادي لفائدة القوى الاستعمارية، دون أي وجه حق إلا ما كان تحت عنوان "الأرض التي لا سيد لها" أو "الأرض الخلاء"، وهو تبرير غير صحيح كون كل الأراضي التي تم احتلالها مأهولة تقريبا.

ومن أبرز النصوص الواردة في المواثيق والمعاهدات الدولية التي تحظر الاستيطان، وتمنع المساس بالحقوق والاملاك المدنية والعامة في البلاد المحتلة، وقرارات الامم المتحدة ذات العلاقة، ميثاق الامم المتحدة نفسه الذي يحظر على المحتل

---

[1]- يحي محمد نبهان، معجم مصطلحات التاريخ، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006 ،ص 23 .

[2]- مجدي حماد ، مرجع سابق ، ص 44-45 .

[3]- محمد صلاح، تاريخ العالم الحديث والمعاصر(1870-1939)، منشورات القصبة، الجزائر، 1997، ص103.

[4]- وليد حباس ، مفهوم الاستعمار الاستيطاني ، نحو اطار نظري جديد . متاح على الرابط

https://www.researchgate.net/publication/ روجع بتاريخ 03 / 01 / 2021

توطين سكانه في الاراضي المحتلة، ولائحة لاهاي لعام1907م، لاسيما المادة 46 التي نصت على أنه "ينبغي احترام شرف الأسرة وحقوقها، وحياة الأشخاص والملكية الخاصة، وكذلك المعتقدات والشعائر الدينية، ولا تجوز مصادرة الملكية الخاصة" ، والمادة 55 التي نصت على أنه "لا تعتبر دولة الاحتلال نفسها سوى مسؤول إداري ومنتفع من المؤسسات والمباني العمومية والغابات والأراضي الزراعية التي تملكها الدولة المعادية والتي توجد في البلد الواقع تحت الاحتلال. وينبغي عليها صيانة باطن هذه الممتلكات وإدارتها وفقاً لقواعد الانتفاع"، واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م التي نصت في مادتها 49 على أنه : "لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل، أو تنقل جزءا من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها " ، والمادة 55 التي نصت عل أنه "يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتما هذا التدمير"، هو مناقض لميثاق الأمم المتحدة ، وميثاق حقوق الإنسان الصادر عام 1948م ،بجانب أنه مخالف لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن عدم شرعية المستوطنات ووقفها وتفكيكها في المناطق المحتلة ، ولا يخفى هنا أن الترويج للاستيطان ضمن المنظومة الاستعمارية الإسرائيلية، ظل قائما في حقيقته على دوافع أيديولوجية ذات خلفية دينية وعنصرية ، يقول بأسطورة أرض الميعاد، وهي نابعة من مرتكزات يتداخل فيها الديني بالأسطوري، بنزعة عنصرية استئصالية، ترمي إلى تطهير فلسطين من سكانها، وتطمس هويتها وماضيها العربي الإسلامي، وإقامة دولة خالصة لليهود ، وهي ايديولوجية تتعارض مع مبادئ القانون الدولي كلية.

ورغم كل قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الامن، أو القرارات الصادرة عن مؤسسات الامم المتحدة كمنظمة اليونيسكو ، ومحكمة العدل الدولية ، و الصليب الاحمر، وتقارير جمعيات حقوق الانسان، وفي مقدمتها منظمة هيومن رايتس ووتش.. ، تدين كلها الاستيطان ، وترفضه باعتباره عقبة أمام السلام، وتؤكد عدم شرعيته وبطلان كل القرارات الناتجة عن عمليات الاستيطان في كل مكان وفي كل الاوقات، فإن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أظهرت عدم احترامها لهذه القرارات، والدعوات الدولية، رغم توقيعها ميثاق الامم المتحدة، وتوقيعها معاهدة جنيف الرابعة عام 1951م ، الأمر الذي يتطلب منها الالتزام بكل ما يصدر عن المؤسسات الدولية، إلا أنها تضرب بعرض الحائط كل تلك القرارات، معولة على دعم الولايات المتحدة.

3. القوانين الفرنسية والصهيونية، وأثرها في تطور الاستيطان.

1.3 تطور الاستيطان الفرنسي والأوروبي في الجزائر:

لأن خطة الاحتلال كانت تهدف الى جعل الجزائر مستعمرة استيطانية فرنسية الى الابد ، لجأت سلطات الاحتلال منذ السنوات الاولى إلى إصدار سلسلة من المراسيم والقرارات لتحفيز الأوروبيين على الهجرة إلى الجزائر والاستيطان فيها تمهيدا للاستحواذ على ثرواتها واستغلالها، وقد سعي قادة الجيش الفرنسي يتقدمهم - كلوزيل – Clauzel – الى الحصول على الارض من أجل تشجيع الاستيطان وتكثيفه ،فأصدر قرارا سنة 1830م، نص على "

تأميم " كل الأملاك العامة في الجزائر لصالح فرنسا[1]، أولى تلك القرارات، وقد تواصل صدور المراسيم ذات الصلة بتشجيع حركة الهجرة الأوروبية والفرنسية الى الجزائر طيلة مراحل الاحتلال خاصة في القرن 19، مع إرفاقها في كل مرة بإجراءات تحفيزية لصالح المعمرين شملت القروض البنكية ، والمساعدات التقنية ، وتسويق منتجاتهم في السوق المحلية ، أو توجيهها الى المتروبول، حيث صدر مرسوم آخر علم 1845م،بعد تعين – بيجو- Bugeaud - حاكما عاما على الجزائر عام 1841م، وتشجيعه استعمار الارض وتسليمها للمعمرين، نص على مصادرة أراضي القبائل المتمردة على سياسة الاستيطان مثل القبائل التي شاركت في مقاومة الامير عبد القادر[2]، ما أسهم في ارتفاع عدد المعمرين بحلول عام 1848م الى109 الف معمر، بعد أن كان عددهم600 معمر فقط سنة الاحتلال 1830م[3]،ثم قانون 19 سبتمبر 1848م الذي هدف الى تأسيس عدد من المراكز الاستيطانية مع تقديم بعض المساعدات للمعمرين مثل البذور والآلات الفلاحية وفي ميدان الري[4]، وببداية عهد نابليون الثالث عام1851م وتشجيعه الاستعمار الحر عن طريق الافراد والشركات في اطار سياسة الجمهورية الفرنسية الثانية (1848-1852م) التي وضعت خطة محكمة لهجرة المستوطنين الفرنسيين والاوروبيين الى الجزائر تهدف الى نقل 200 الف مستوطن، واعتماد 50 مليون فرنك لتنفيذ هذه الخطة ، ارتفع عدد المهاجرين بـــ 15 الف مستوطن[5]، وصادقت الجمعية الوطنية على قانون 1851م الذي يخول للإدارة الحق في الحصول على اراضي العرش بحجة المصلحة العامة ، أو مصلحة الاستيطان[6] ، كما أنشئ بنك الجزائر وبورصة التجارة في سنتي 1851م و 1852م تطبيقا لفكرة الاستيطان الرأسمالي الكبير لإنجاح الاستيطان الريفي، وفي عهد نابليون الثالث صدر مرسوما آخر عام 1864م، يجعل الشراء الحر وسيلة لانتقال ملكية الاراضي في الجزائر، مطلقا بذلك يد الرأسمالية والإقطاعيين الفرنسيين، والشركات الفرنسية بملكية الارض واستثمارها، وتسويق منتجاتها[7].

ومع حلول سنة 1870م ، وتغيير نظام الإدارة الفرنسية في الجزائر من عسكري يعتمد على قوة الجيش إلى نظام مدني، أصبحت فيه السلطة التشريعية في الجزائر بمقتضى دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة تستند إلى قرارات برلمانية مدنية ، شددت فرنسا قبضتها أكثر على الجزائر بهدف تحويلها إلى مقاطعة فرنسية أبدية ، ولتحقيق هذا المسعى

---

[1]- أبو القاسم ، سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية،ج1 ،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992، ص ص 66 - 67 .

[2]- عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الاجنبي في الوطن العربي . المغرب العربي – فلسطين – الخليج العربي دراسة تاريخية مقارنة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1983م، ص ص 21- 22 .

[3]- عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997، ص72.

[4]- أندري برلنان، اندري نوتشي، ايف لاكوست، الجزائريين بين الماضي والحاضر، تر: رابح اسطنبولي ، منصف عاشور ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 333 .

[5]- عبد المالك خلف التميمي، مرجع سابق، ص ص 20- 21 .

[6] - Ch.A.Julien, Histoire de l'Algérie contemporaine, la conquête et les débuts de la colonisation 1827-1871 ،Paris :P.U.F, 1964، p383 .

[7]- عبد المالك خلف التميمي، مرجع سابق، ص ص 20- 21.

واصلت سلطات الاحتلال تشجيع الحركة الاستيطانية، وحركة التعمير بالجزائر من خلال إصدار مجموعة من الإجراءات كان لها الأثر الوخيم على المجتمع الجزائري، فقد لجأت الى سياسة المصادرة بعد ثورة المقراني عام 1871م لتوسيع نطاق الاستيطان، فأصدرت قانون 30 مارس1871م (الاهالي) الذي أباح مصادرة املاك الثائرين ضد فرنسا، أو قاموا بأنشطة عدائية ضدها، وأصدرت غرامات بقيمة 65 مليون فرنك ضدهم[1]، لذلك أصبحت خطة الاستيطان الفرنسي مدروسة وجماعية منذ سبعينات القرن 19 والعقود التي تلتها ، وتأخذ شكلا أكثر حدة وتصعيدا ترافقها تشريعات تحمي المعمرين ودعمهم ، فقد خصصت السلطات الفرنسية جزء مهم من الغرامات التي كانت تفرضها على الجزائريين والقبائل الثائرة لدعم أسس الاستيطان وتمويل المستوطنين[2]، وقد توجت المراسيم والقوانين الصادرة حتى تلك الفترة بصدور قانون وارني – Warnier عام 1873م (قانون المستوطنين) ،الذي فتح المجال للحصول على اراضي العرش، واقامة الملكيات الفردية داخل الملكيات الجماعية للقبائل[3]، وهو ما أدي الى تسليم أراضي الجزائريين الى السوق الفرنسية، حيث حدد ملكيتهم بثلاثة هكتارات، وأتاح للإدارة الفرنسية فرصة سحب المساحات المتبقية، واعادة توزيعها على المعمرين، ما فتح المجال لشراء وبيع أراضي الجزائريين بين الفرنسيين، أكانت أراضي الدولة والاوقاف، أو مصادرة من الاهالي، وقد وسع ذلك من قبضة المعمرين[4]، وجعلها تشتد على الارض الجزائرية بعد تلك الفترة بشكل وخيم ، حيث وضعت الإدارة الفرنسية يدها على مساحات واسعة من أراضي البور والرعي والغابات متجاهلة حقوق الجزائريين فيها ، فقد سلمت بين صدور هذا القانون وحتى عام 1880م نحو 400 الف هكتار للمعمرين، و تم توسيع 264 مركزا استيطانيا ، خاصة في ظل صدور قانون آخر في عام 1887م متمم لقانون 1873م ، وقد سمح للمتحصل على قطعة أرض اعادة بيعها، ما فتح باب المضاربة في بيع و شراء الاراضي وفاقم من سوق العقار على الجزائريين، وحين وجدت السلطات الاستعمارية صعوبات حالت دون تطبيق قانون1887م وتفتيت الملكية الجماعية للجزائريين بسبب العقبات التقنية التي تتطلب إمكانات مادية وبشرية ضخمة، لجأت إلى سن قانون جديد في 16 فيفري 1897م ،أدخلت بموجبه إصلاحات على قانوني 1873م و1887م[5]، وقد ساهم مجموع هذه القوانين والقرارات في ارتفاع أعداد المعمرين الفرنسيين والاوروبيين الوفدين على الجزائر ، حتى نهاية القرن 19 وبداية القرن

[1] -Ch.R.Ageron ,Op.cit., p.44 .

[2]- عبد المالك خلف التميمي، مرجع سابق، ص ص 21- 22.

[3]-Daho Djerbal, Processus de colonisation et évolution de la propriété foncière dans les plaines intérieures de l'Oranie . Thèse de Doctorat de 3ème cycle, 1979. p.184 .

[4]- عبد المالك خلف التميمي، مرجع سابق ، ص 22 .

[5]- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830ـــ1962،ج1، وزارة المجاهدين، 2008م ، ص 381 .

20 ، حيث ارتفع عددهم من ربع مليون الى 449 الف فرنسي، و234 الف في عام 1901م، ثم الى نحو563 الف فرنسي ، و359 الف أوروبي بحلول عام 1911م، مقابل 4.750 مليون جزائري ، وهي نسبة مرتفعة [1].

وقد تواصلت حركة الهجرة الأوروبية الى الجزائر خلال النصف الاول من القرن 20 خاصة في حالة عدم الاستقرار في فرنسا بعد دخول البلاد حربين عالميتين كبيرتين، ودخول الجزائر فترة من الاستقرار، بعد أن أخذ نضال الجزائريين وكفاحهم الوطني طريقه نحو النضال السياسي بتزايد منسوب الوعي، و لذلك يمكن القول أنه حتى منتصف الحرب العالمية الأولى كانت ظاهرة الهجرة الاوروبية الى الجزائر قد مرت بما عرف بفترات الإدماج والإدماج الكلي ، وبالتالي " العصر الذهبي للاستيطان" الذي بدأ منذ بداية القرن العشرين ، فقد قارب عدد المعمرين 885 ألف عام 1931م[2]، يسيطرون على أكثر من 2.1 مليون هكتار من أراضي الجزائريين الزراعية، غير أنه لم يعرف ارتفاعا كبيرا بعد ذلك، اذ لم يزد عدد المعمرين عن 900 ألف حتى عشية الحرب العالمية الثانية، لتدخل الحركة الاستيطانية في الجزائر عهدا جديدا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث بلغت نهاية نموها تقريبا، إذ لم يزد عدد المعمرين باندلاع الثورة الجزائرية الكبرى عام 1954م عن 1.03 مليون مستوطن- نسبة مهمة منهم من مواليد الجزائر نفسها- يسيطرون على أكثر من 2.7 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، و11 مليون هكتار من الغابات والمساحات المختلفة[3].

2.3 تطور الاستيطان الصهيوني في فلسطين

ساهمت الرؤية والمواقف الأوروبية، في بلورة فكرة الاستيطان اليهودي على أرض فلسطين مبكرا، حيث كانت فرنسا أول من طرح فكرة " توطين اليهود في فلسطين"، فقد أعدت حكومة الإدارة الفرنسية عام 1798م خطة سرية لإقامة كومنولث يهودي في فلسطين، حال نجاح الحملة الفرنسية في احتلال مصر والمشرق العربي بما فيه فلسطين، وذلك مقابل المساهمة في تمويل الحملة الفرنسية المتجهة صوب الشرق بقيادة نابليون بونابرت، وتقديم الممولين اليهود قروضا للحكومة الفرنسية التي كانت تمر آنذاك بضائقة اقتصادية خانقة، غير أن حماس تبني فرنسا للفكرة، بدأ في التراجع في أعقاب الفترة النابليونية، وذلك لانشغال فرنسا عن الشرق بمشاكلها الداخلية، واتجاه توسعها نحو مناطق أخرى، مما قلل من حاجتها لخدمات اليهود[4]، وبتسلل فكرة الهجرة والاستيطان الى أفكار مجموعات يهودية، بدأت فعليا المرحلة الأولى من النشاط الاستيطاني اليهودي في فلسطين بالظهور منذ عام 1840م، واستمرت حتى عام1881م، العام الذي اعتبره المؤرخ اليهودي "والتر الكور" بداية التاريخ الرسمي للاستيطان اليهودي في فلسطين التي كانت ولاية

---

[1]- عبد المالك خلف التميمي، مرجع سابق، ص ص23 - 27 .

[2] -Jean ، Paul Chagnollaud ، Maghreb et Palestine. Edition Sind-bad , Paris, France ، 1977 , p 30

[3]- عبد الحميد، زوزو ، تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1997، ص72.

[4]- أمين محمود، مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1984، ص ص12- 15 .

عثمانية في ذلك الوقت، وذلك عندما وصل حوالي 3 ألاف يهودي من أوروبا الشرقية[1]، إلا أن المستوطنات بشكلها المنظم لم تظهر إلا بعد عام 1878م، فقد استطاعت تلك المجموعات التي كانت تسكن القدس من تأسيس عدد من المستوطنات أولها "بتاح تكفا"، ومستوطنة "زخرون يعقوب" في منطقة الجليل شمال فلسطين، و "ريشون ليتسيون" في منطقة الرملة جنوب فلسطين، الأمر الذي نبه الحكومة العثمانية إلى خطورة تدفق اليهود إلى فلسطين فأصدرت عام 1882م قرارا يمنعهم من الاستقرار في فلسطين، ويحرم عليهم الدخول إلى المدن ذات الطابع الديني، وبالذات مدينتي القدس والخليل[2]، و رغم أن الاجراء حد من ظاهرة الهجرة اليهودية الى فلسطين، الا أنه لم يقضي على الاستيطان اليهودي فيها، فقد الجمعيات والحركات اليهودية التي كانت ناشطة في مجال تهجير اليهود واستيطانهم في المنطقة، من اقامة 16 مستوطنة قبل انعقاد مؤتمر بازل عام 1897م[3].

وبعد تحالف اليهود مع الدول الكبرى آنذاك وعلى رأسها بريطانيا ،من أجل تحقيق أهدافهم في فلسطين، مستغلين ضعف الدولة العثمانية التي كان تعرف بلقب " الرجل المريض"، توالت موجات الهجرة مدعومة بفكرة إقامة وطن لليهود، سواء في نهاية مدة الحكم العثماني، أو في الانتداب البريطاني على فلسطين[4]، حيث توافد نحو 40 ألف يهودي إلى فلسطين، غالبيتهم من روسيا، في ظل موجة الهجرة اليهودية الثانية بين 1904-1914م، وقد ارتبطت تلك الموجة تاريخياً بالاضطرابات السياسية التي سادت روسيا بعد هزيمتها على يد اليابان[5].

وببداية الانتداب البريطاني، دخل الاستيطان اليهودي إلى فلسطين مرحلة جديدة مستفيدا من التطورات التي حصلت في المنطقة أثناء الحرب العالمية الأولى بين 1914- 1918 م ، فقد وقعت فلسطين تحت الاحتلال البريطاني أواخر العام 1917 م ، فنشط عدد من قياديي الحركة الصهيونية بقيادة حاييم وايزمن في أوساط السياسيين الإنجليز في سبيل تحقيق إنجاز رسمي يتم بواسطته الاعتراف بقضية اليهود ومطالبهم، و تمكنوا من استصدار" تصريح بلفور" من الحكومة الإنجليزية في الثاني من نوفمبر من نفس العام 1917م، وقد شكل إصدار ذلك الوعد منعطفا تاريخيا، في مسار الصراع مع الحركة الصهيونية، إذ إن التصريح منح امتيازات هائلة لليهود والصهيونية التي عرفت استثماره سياسيا فيما بعد، بعد إدراجه ضمن صك الانتداب للعام 1922م، والذي اعترف باليهود في فلسطين ولغتهم وتراثهم..[6]، ولان أجندة حكومة الانتداب البريطاني بقيادة اليهودي صمويل هربرت، كانت تقوم على إحداث تغييرات جوهرية على

---

[1]- وزارة العمل الفلسطينية ، المستوطنات الإسرائيلية وأثارها الاقتصادية والاجتماعية على الأراضي الفلسطينية وقطاع العمل، رام الله ، فلسطين، 2014 ، ص5 .

[2]- بلال محمد صالح إبراهيم، مرجع سابق، ص83 .

[3]- جوني منصور، الاستيطان الإسرائيلي، ط1، مؤسسة الأسوار، عكا، فلسطين، 2005 ، ص14 .

[4]- المرجع نفسه، ص19.

[5]- عبدالوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج7، ط1 ، دار الشروق، بيروت، 1999 ، ص90.

[6]- جوني منصور، مرجع سابق ، ص ص 20-21 .

أرض الواقع لصالح اليهود ، فقد تمكنت الحركة الصهيونية خلال فترة الانتداب البريطاني من امتلاك ما يزيد عن 30 بالمائة من مجموع الاراضي الزراعية بفضل عمليات الشراء و القضم التي نفذتها في السهل الساحلي بين حيفا و يافا ، و في اراضي القسم الشمالي من فلسطين و في محيط نهر الاردن و بحيرة طبريا، و مع نهاية فترة الانتداب عام 1947م، بلغت مساحة الاراضي التي يمتلكها الصهاينة 1.82 مليون دونما (الدونم يعادل 1000 متر مربع)، وهو ما يعادل 6 بالمائة من مساحة فلسطين، وهي النسبة التي لم تكن تتجاوز 2 بالمائة عند بداية الانتداب[1]، ومع تزامن فترة الانتداب مع وصول موجات الهجرة الثالثة ، والرابعة، والخامسة الى فلسطين بين نهاية الحرب العالمية الاولى عام 1919م ونهايات الحرب العالمية الثانية عام 1944م، حاملة معها أكثر من 380 ألف مهاجر - الموجة الأولى استغرقت السنوات من 1882 إلى 1903م، وضمت نحو 30 ألف مهاجر-[2]، ما رفع عدد اليهود في فلسطين بحلول عام 1948م إلى 650 ألف يهودي، بعدما كان عددهم 50 ألفا في بداية الانتداب البريطاني[3]، وقد أسهم الوضع في ارتفاع عدد المستوطنات اليهودية في فلسطين بشكل كبير ، فبينما بلغ عدد المستوطنات التي أقيمت في العقد الذي سبق اعلان قيام الكيان الصهيوني في الفترة بين عامي 1939- 1948م، 79 مستوطنة تجاوزت مساحتها 2 مليون دونما ، وصل عدد المستعمرات اليهودية التي أقامتها الوكالة اليهودية، والمنظمة الصهيونية العالمية الناشطة في فلسطين عند اعلان قيام الكيان الصهيوني عام 1948م، 285 مستعمرة، - منتقلة من 47 مستوطنة كانت قائمة عند بداية الحرب العالمية الاولى عام 1914م - أقيمت على شكل حزام متكامل من القلاع العسكرية الاستيطانية ، حول الخطوط التي حددها قرار التقسيم لعام 1947م"[4] .

ومنذ ظهورها عام 1897م، نشطت الحركة الصهيونية العالمية كفكر وممارسة، لتشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين، مستخدمة كل الوسائل، فالمشروع الاستيطاني لم يكن عفويا، وإنما كان ولا يزال ضمن خطط وسياسات أعدت لها الحركة الصهيونية، ومن بعدها حكومات الكيان الصهيوني جيدا، ويتم تنفيذها على مراحل، وفقا للظروف السياسية السائدة[5]، فقد طرحت المؤتمرات الصهيونية، منذ انعقاد مؤتمرها الأول بمدينة بال في سويسرا عام 1897م موضوع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وشجعتها بقوة، مقدمة لها كل الدعم من خلال إقامة صندوق قومي لهذا الغرض، ونشطت مؤسسات تنظيمية لجمع الأموال، وشراء الأرض، وعلى المستوى الفكري ، سعت مؤسسات الحركة الى نشر الروح الاستيطانية في الأوساط اليهودية العالمية مؤدلجة بالفكر الصهيوني[6]، لدفع المترددين الى الهجرة ، وإقامة المستوطنات .

---

[1]- وكالة الانباء و المعلومات الفلسطينية (وفا)، مرجع سابق .

[2]- عبدالوهاب المسيري، مرجع سابق، ص90 .

[3]- عدنان حسين، التَوسع في الاستراتيجية الإسرائيلية، ط1، دار النفائس، بيروت، 1989م ، ص33 .

[4]- الموسوعة الفلسطينية، "تهجير عرب فلسطين"، مجل1، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، سوريا، 1984، ص222.

[5]- ب بلال محمد صالح إبراهيم، مرجع سابق ، ص70 .

[6]- جوني منصور، مرجع سابق ، ص ص14- 19 .

كما تعاونت مع حكومة الانتداب البريطانية لتحقيق مخطط تحويل فلسطين إلى وطن قومي لليهود ، من خلال تنسيق فعلي بين مؤسسات الاستيطان، وسلطات الانتداب[1]،فتعاونت حكومة الانتداب البريطاني مع الحركة الصهيونية، لطرد الفلسطينيين وتهجيرهم، وسلب أراضيهم، وزرع المستوطنين فيها[2]، فكانت بذلك الأرض الفلسطينية جوهر الصراع بين الفلسطينيين أصحاب الحق التاريخي، والإسرائيليين أدعياء هذا الحق.

وإذا كان الاستيطان في المراحل السابقة هدف للإعداد لإنشاء الدولة، فإنه بعد إنشائه في عام 1948م، اتجه الكيان الصهيوني إلى تحقيق أهداف أخرى، تتمثل في ترسيخ القاعدة البشرية والاقتصادية والعسكرية للدولة الجديدة، وبما يخدم أغراضها التوسعية المستقبلية ، فدمر ما يقارب من 472 قرية ومدينة فلسطينية، وارتكبت المذابح والمجازر فحول الفلسطينيين الى مشردين، ولاجئين في البلاد العربية المجاورة، وفي مخيمات بائسة[3]، وفي المقابل لجأت مؤسساته – الحكومة والكنيست- إلى تحفيز الهجرة اليهودية إلى فلسطين مجددا، ولكن هذه المرة عبر إصدار سلسلة قرارات وقوانين أتاحت لها مصادرة حقوق الفلسطينيين، وما تبقى من أملاكهم، فبالإضافة الى استمرار اسرائيل ككيان جديد في العمل ببعض القوانين التي أصدرتها سلطات الانتداب الانجليزية قبل نهاية فترة الانتداب، كقانون مصادرة الأراضي لأجل المصلحة العامة، والذي كانت سلطات الاحتلال البريطاني قد أصدرته أثناء فترة الانتداب، وهو ما سمح لها بالسيطرة على الممتلكات التي كانت تحت السيطرة البريطانية الموروثة بدورها عن الدولة العثمانية صاحبة السيادة على فلسطين قبل الانتداب البريطاني، تماما كما جاء في قانون 08 سبتمبر1830م الذي أصدرته فرنسا في الجزائر، والذي نص على استمرار الأملاك التابعة للدولة العثمانية في الجزائر لصالح الدولة الفرنسية، وقانون الدفاع في ظل الطوارئ الذي يخول للحاكم العسكري حق إبعاد المواطنين، ومصادرة أراضيهم[4]، وقد دعمته اسرائيل بقوانين تشبه في محتواها " قانون مصادرة أملاك الثائرين " الذي أصدرته فرنسا بعد ثورة الشيخ المقراني في الجزائر سنة 1871م.. فبالإضافة الى هذا الاجراء لجأت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ عام 1948م الى سن قوانين عبر الكنيست(البرلمان) ، واصدار قرارات و مراسيم تنفيذية ، الهدف منها تشجيع المزيد من اليهود على التوافد، وبدأ خطة " اسرائيل الكبرى" فقد أصدرت ما عرف بقانون الطوارئ الذي يخص استغلال الأراضي البور عام 1948م، والذي يعطي الحق لوزير الزراعة بمصادرة الأراضي البور، إذا تأكد له أن مالكها لا يستغلها، مثلما كانت تفعل وتتحجج فرنسا في الجزائر لأجل تأميم أكبر نسبة من الأراضي البور، والتي بلغت بحلول سنة 1952م أكثر من 11 مليون هكتار، كم أصدرت " قانون أملاك الغائبين" الذي أعلنه المجلس التشريعي(الكنيست) بتاريخ 24 مارس 1950م والمعوض لقانون 19 ديسمبر

[1]- عدنان حسين، مرجع سابق، ص33.

[2]- عزام شعث، الاستيطان في فلسطين، تغيير المعالم والقضاء على مبدأ حل الدولتين، مركز برق للأبحاث والدراسات، بيروت، 2017 ، ص 06 .

[3]- وكالة الانباء و المعلومات الفلسطينية (وفا)، مرجع سابق .

[4] -L'organisation arabe du travail، Les implantations israéliennes et leur répercussion sur la conditions des travailleurs arabe en Palestine et dans les autres territoires arabes occupées. P 11.

1949م، ثم أتبع بإصدار " قانون العودة " في جويلية من نفس العام 1950م، والذي منح كل يهودي داخل فلسطين حق الاستيطان فيها [1]، وقد سمحت هذه القوانين، وأخرى لإسرائيل بمصادرة أراضي وممتلكات مئات الآلاف من المواطنين العرب والفلسطينيين، ووفرت لها إمكانية إقامة قاعدة صلبة للاستيطان، ففي مراحل لاحقة صرح نائب إسرائيلي سنة 1964م أن مساحة الأراضي التي صودرت منذ 1948م وصلت إلى 418 ألف دونم من الأراضي الزراعية حسب قانون أملاك الغائبين، و70ألف دونم من أملاك الوقف الإسلامي، حسب قانون استملاك الأراضي، و250 ألف دونم، حسب قانون مرور الزمن، و20 ألف دونم حسب قانون الأحراش[2].

4. نتائج الاستيطان في البلدين

1.4 تخريب النظام الاقتصادي والاجتماعي:

هدفت فرنسا وإسرائيل من خلال النمط الاستيطاني المفروض على الشعبين الجزائري والفلسطيني الى خلق واقع اقتصادي جديد في البلدين يضمن سيطرة المستوطنين على الثروات المحلية، والاستمرار في تسخيرها لخدمة اقتصادياتهما على حساب شقاء وبؤس السكان المحليين، فرنسا اهتمت بالقطاع الزراعي باعتباره القاعدة الأساسية لاقتصاد الجزائريين، فسيطرت على ثلثي الأراضي الزراعية ، ومنحت كل الدعم والامتيازات للمستوطنين لأجل استغلالها وزيادة الإنتاج وتنويعه، فقد كانت قروض البنوك والتوجيهات التقنية وضمان تسويق الإنتاج، وتوفير وسائل تطويره ، موضوعة رهن إشارة المستوطنين، ما جعلهم يتجهون تحت تأثير الربح المادي إلى تغيير نمط الإنتاج الزراعي الذي كان قائما في الجزائر، فأصبحت الأراضي الجزائرية المصادرة تنتج الزراعات النقدية بدل الحبوب والخضراوات التي تمثل أهم مصادر تغذية الجزائريين، فكانت زراعة البنجر السكري والقطن والتبغ زراعات رائجة، وأخذت زراعة الكروم الحيز الأهم في النشاط الزراعي للمعمرين، فتزايدت أهميتها كما ونوعا نظرا لعائداتها المربحة، وارتفاع الطلب عليها وعلى خمورها ذات الدرجة الكحولية العالية، وحتى سنة 1939م كانت زراعة الكروم تمثل نحو50 بالمائة من الإنتاج الزراعي في الجزائر، ومثلت أكبر الروابط التي تشد الأوساط التجارية والمالية الفرنسية إلى الجزائر[3]، وأي مساس بها كان يعني المساس بثروة المعمرين ومصالح فرنسا الاقتصادية في الجزائر، ففرنسا كانت تعيد بيع الخمور الجزائرية في بعض الأسواق الأوربية، ويستفيد أسطولها التجاري من حركة نقله إلى فرنسا بكميات كبيرة تتراوح بين 800 و900 ألف طن سنويا[4]، ومما شجع المعمرين أكثر على تكثيف نشاطهم الزراعي النقدي هو توفر اليد العاملة المحلية الرخيصة، فكما عمل أرباب الصناعة الفرنسية على استغلال العمال الجزائريين المهاجرين إلى فرنسا كوسيلة سهلة لزيادة أرباحهم، فإن المعمرين كانوا يشغلون العمال والفلاحين الجزائريين في بلدهم ساعات طويلة يوميا وبأجور زهيدة، فبينما كان معدل

---

[1] -ibid، P11.12 .

[2]- إبراهيم العابد، دليل القضية الفلسطينية " أسئلة وأجوبة " مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت، 1969 ، ص 129.

[3]- عبد الرحمن، رزاقي ، تجارة الجزائر الخارجية- صادرات الجزائر فيما بين الحربين- الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976 ، ص69 .

[4]- المرجع نفسه ، ص75 .

دخل الفرنسيين في الجزائر يصل إلى 350 ألف فرنك سنويا في آخر فترات الاستعمار، كان معدل دخل الجزائريين لا يتجاوز50 ألف فرنك سنويا، بل وينزل إلى20 ألف فرنك فقط عند الفئة التي تعيش من القطاع التقليدي[1]، وهي الفئة الأكثر عددا.

لقد انعكست تلك السياسات الاقتصادية سلبا على الحالة الاجتماعية للجزائريين بفعل ظهور اقتصاد غير متناسق يقوم على الربح المادي والاستغلال، أنتج بمرور الوقت البطالة بنسب مرتفعة بلغت في نهاية النصف الأول من القرن العشرين نحو 2.5 مليون بطال، منهم 1.5 مليون بطال في الأرياف التي تمثل أهم مناطق استقرار الجزائريين وتشكل مصادر عيشهم[2] .

إن تدهور حالة الجزائريين شمل أيضا المجال الصحي فقد ذكرت تقارير لدائرة الإحصاء الصحي في الجزائر في سنة 1925م أنه في سنة 1919م كانت نسبة وفيات الأطفال في مدينة الجزائر وحدها قد بلغت نسبة 13.8 بالمائة مقابل 4.4 بالمائة عند المستوطنين، وأن عدد الأطباء حتى تلك الفترة لم يكن يتعد 103 طبيب منتشرين في دائرة لا يتعدى قطرها 100 كلم، و لم تتحسن هذه النسبة إلا ببطء حتى منتصف القرن العشرين ، كما أكدت ذات الإحصاءات أن أمراض العيون والسل والزهري وغيرها كانت منتشرة في أوساط الجزائريين، وأن ما بين 20 إلى 25 مولود من أصل 38 مولود لكل ألف ساكن جزائري يموت سنويا بسبب فقدان وسائل الصحة والإسعاف[3]، كما دلت إحصاءات أخرى أنه حتى بداية سنة 1957م لم يكن عدد الأطباء في الجزائر ذات التسعة ملايين نسمة يتجاوز1807 طبيب، بمعدل طبيب واحد لكل 5250 ساكن، مقابل طبيب واحد لكل ألف ساكن في فرنسا [4]، وهو ما يؤشر بوضوح إلى سياسة التمييز العنصري التي كانت السلطات الفرنسية تنتهجها في تعاملها مع سكان مستعمرتها.

إن زرع مجتمع أوروبي غريب عن الجزائريين في كل قيمه ، أدى إلى الإضرار بمكونات المجتمع الجزائري وعاداته، فقد أدت قوانين فرنسا التي تشجع الملكية الفردية للأراضي ووسائل الإنتاج ، والضغط على الأهالي لتفقيرهم، ودفعهم لبيع أراضيهم بأبخس الأثمان، إلى إحلال نظام الاستغلال الفردي الذي يرمز للنزعة الرأسمالية الغربية، مكان النظام الاجتماعي الجزائري، الذي يقوم على الملكية الجماعية للأراضي والإشراف على تسييرها بشكل مشترك " النزعة الاشتراكية "، وهي العادة التي كانت موجودة على مستويات متفاوتة في الريف قبل الاحتلال سنة 1830م، سواء كانت أراضي" العرش" أو الأراضي العامة " البايلك " أو الملكية الفردية التي كانت تستغل عن طريق " التويزة " التي هي نوع من التعاون القومي في مراحل الإنتاج المختلفة[5] .

---

[1]- جبهة التحرير الوطني، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962م، مطابع الحزب ،الجزائر، 1976 ، ص84 .

[2]- المرجع نفسه، ص85 .

[3]- أحمد توفيق، المدني، كتاب الجزائر ، ط2 ، دار الكتاب ، البليدة ، الجزائر ، 1963، ص ص 336 -338.

[4] - Mersele ،Egretaud:réalité de la nation Algérienne ، Edition sociales ، paris 1961 ، p 158،159 .

[5]- محمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986 ، ص 19 .

لقد اجتهدت سلطات الاستعمار الفرنسي للقضاء على تلك العادات والتقاليد عندما أسست قواعد المجتمع الاستيطاني الجديد ودعمت ركائزه، ذلك المجتمع الذي حمل معه عادات وتقاليد بعيده في قيمها الدينية وأبعادها الحضارية عن الأسرة والمجتمع الجزائري المسلم، فقد فتحت الكباريهات والمقاهي ومحافل الماسونية وكابينات القراءة وأقيمت الآماسي الموسيقية ونشرت المشروبات الكحولية والسهرات الغنائية[1]، وقد أبهرت تلك المظاهر الجديدة فئة من الشباب الجزائري، فانغمس بدوره في ملذات التقليد الضار وسعى إلى الانسلاخ من المبادئ والقيم التي كانت تحكم مجتمعه وتشده إليه، فامتدت بذلك سياسة التغيير إلى كل التقاليد الاجتماعية للجزائريين حتى إلى لباسهم وصناعاتهم التقليدية، بل وألحقت الضرر بالمظاهر العمرانية ونمطها أيضا، فبالإضافة إلى تهديم المنازل وبنايات الجزائريين بحجج مختلفة، لجأت السلطات الفرنسية إلى بناء مئات القرى الاستيطانية على النمط الغربي، وقد وصل عددها بعد مرور مائة سنة على الاحتلال - 1930م - إلى 1928 قرية حسب إحصاءات فرنسية[2]، إلى جانب بناء أحياء بكاملها في المدن الكبيرة على الطراز الأوروبي والتمركز فيها ، فحتى بداية النصف الثاني من القرن الـــ 20 كان 80 بالمائة من المعمرين يعيشون في نحو 46 مدينة منهم النصف في مدينتي الجزائر ووهران[3]، وفي الأرياف فقد كانت فيلات المعمرين وسط حقول الجزائريين المغتصبة، مؤشرا على زرع نمط عمراني جديد رغم محدودية تأثيره، ونتيجة لذلك غيرت أسماء بعض المدن الجزائرية بأسماء فرنسية وحملت شوارعها أسماء شخصيات فرنسية وغربية، وتمت بذلك محاولات تحطيم المجتمع الجزائري بصبغ كل شيء فيه بالصبغة الفرنسية .

أما في فلسطين فإن فكرة الاستيطان اليهودي وتطورها والتي لم تكن في حقيقتها سوى امتدادا لسياسة التوسع الغربي، لتصبح بعد نضجها فيما بعد أداة من أدواته[4]، فقد تم إرساء القواعد الأولى للاقتصاد اليهودي في فلسطين، بمساعدة بريطانيا اثناء فترة الانتداب ، بعد تمكنهم من السيطرة على ما نسبته 5،67 بالمائة من اراضي فلسطين عند نهاية الانتداب البريطاني عام 1948م، ودعموا تلك المكتسبات بحصول شركاتهم على امتيازات متعددة لتوليد الكهرباء واستغلال مياه البحر الميت ومناطق أخرى، وقد تحقق كل ذلك بنشاط المنظمات اليهودية العاملة في فلسطين يتقدمها الاتحاد العام للعمال اليهود " الهستدروت" الذي كان يسعى بمساعدة الحاكم العام البريطاني اليهودي " صمويل هربرت " إلى جذب المهاجرين اليهود ، وتوفير الدعم المادي لهم، والتكفل بخلق مناصب شغلهم .

وبعد قيام إسرائيل واصلت تطبيق سياسة اقتصادية وديموغرافية قائمة على منظور مركب " الطرد – الجذب " ، فقد سعت إلى تهجير الفلسطينيين بكل الوسائل لأجل الاستيلاء على أراضيهم وممتلكاتهم، وحرمتهم من حق العودة

---

[1]- أبو القاسم، سعد الله ، مرجع سابق، ص 65.

[2]- عبد الحميد زوزو ، مرجع سابق، ص39.

[3] -Charles ،Robert Ageron : Histoire De L'Algérie Contemporaine, De L'insurrection De 1871 au Déclanchement De La Guerre De Libération 1954, De Presses De France, T2, 1979 ،P80.

[4]- أمين عبد الله محمود ، مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1984، ص272.

إليها بحجج مختلفة[1]، ثم سعت من خلال مخططاتها الزراعية إلى تطوير أساليب إدارة تلك الأراضي، ووضع منتجاتها في خدمة احتياجاتها الاستهلاكية، فقد قام المستوطنون بمساعدة من الحكومة الإسرائيلية بتطوير الزراعة باستخدام أساليب حديثة تعتمد على توظيف المكائن وزيادة المساحات المروية، واستغلال المياه السطحية والجوفية واستصلاح مزيد من الأراضي[2]، وقد انعكست الخطوات السابقة - مثل خطوات المستوطنين الفرنسيين في الجزائر - إيجابا على المساحات المزروعة التي ارتفعت من1650 دونم في الموسم الفلاحي الأول بعد قيام إسرائيل (1948- 1949م) ونمت بنسبة قاربت 154 بالمائة بعد ذلك ولعقود، كما ارتفعت مساحة الأراضي المروية من300 دونم إلى أكثر 9166 دونم بعد سنوات قليلة من قيام اسرائيل، وقد ساهمت هذه الخطوات في تنويع الإنتاج الزراعي في فلسطين، وزيادة كمياته، غير أن الاستفادة منه عادت بشكل مباشر إلى المجتمع الوافد، بينما أصبح المجتمع الفلسطيني القديم يتراجع في مستوى معيشته تدريجيا، فإسرائيل أممت الأراضي وطردت السكان إلى خارج فلسطين وإلى المناطق الفقيرة، وأصبح الباقون منهم لا يملكون إلا ما نسبته 15،9 بالمائة من الأراضي الزراعية العامة في فلسطين، أي نحو 126 ألف دونم فقط[3] ، وأصبحت إسرائيل تسيطر على ينابيع المياه وتصادرها لحساب حاجاتها كهدف أول، ولأجل ضرب الاقتصاد الزراعي للفلسطينيين كهدف ثان، - شملت هذه السياسة قطاع غزة والضفة الغربية لاحقا خصوصا بعد حربي 1967 و1973م - وقد تراجع مع تلك السياسة الإنتاج الزراعي الفلسطيني بنحو النصف[4] .

وقد تواصل تدهوره تدريجيا، فلأراضي قليلة والإمكانات أقل، فلم يكن العمال الزراعيين الفلسطينيين يملكون سوى عدة عشرات من الآلات الزراعية، و لم تتجاوز مساحة أراضيهم المسقية 03 بالمائة من مجموع الأراضي المروية في كامل فلسطين، فكان ذلك كافيا لهجرة المزارعين إلى المدن[5]، بحثا عن فرص عيش أفضل مع ما تبع ذلك من ترك الممتلكات وإهمال لمصادر عيشهم .

وكما كانت فرنسا تشغل الأطفال في الجزائر تحت ستائر مختلفة ، وتستقبلهم بين المهاجرين إليها كباحثين عن فرص العمل[6] ، كانت إسرائيل بدورها تقوم بتشغيل الأطفال الفلسطينيين، حيث يستغلهم بعض أرباب العمل لمدة 12 ساعة يوميا مقابل أجور زهيدة، وقد دلت إحصائيات للعمال العرب أن نحو 20 بالمائة منهم أطفال تتراوح أعمارهم

[1]- إبراهيم العابد ، مرجع سابق، ص 127.

[2]- إحسان هاني سمارة ، اقتصاديات الوطن المحتل للفترة 1948-1967، وزارة التخطيط-الدائرة الاقتصادية- مصر، 1976، ص97.

[3]- إحسان هاني سمارة ، مرجع سابق ، ص ص97 - 105.

[4] - L’organisation Arabe du Travail ، op.cit. ، P 48 .

[5]- إبراهيم العابد ، مرجع سابق، ص ص120،121 .

[6] -L’organisation Arabe du Travail ، op.cit. , P 76،77.

بين 11 و16 سنة، يستغلون في المزارع وبعض الأعمال الأخرى، رغم أن قوانين إسرائيل نفسها تمنع ذلك، ورغم أن قوانين المكتب الدولي للعمل (B.I.T) تمنع ذلك أيضا، وتحرم استخدام الأطفال[1].

إن مبدأ العمل اليهودي الذي طبقته إسرائيل - ولا تزال – لم يقد فقط إلى استغلال الفلسطينيين، بل أيضا لإبعادهم أو استعبادهم، فهو جزء من المخطط السوسيو- اقتصادي الذي هدفت إلى تحقيقه[2]، فهي إلى جانب الاستغلال المباشر للفلسطينيين، تفرض عليهم الضرائب والغرامات بنسب مختلفة حسب نوع المنتجات، تماما مثلما كانت فرنسا تفرض الضرائب، وزكاة العشر على الأهالي الجزائريين رغم فقرهم.

إن ظواهر الفقر والبؤس ليست سوى شواهد محدودة على المدى الذي بلغته سياسة التمييز ضد المواطنين العرب والفلسطينيين ، فقد طالت سياسة التفرقة كافة المجالات بما فيها الخدمات الصحية والاجتماعية، فطوال السنوات القليلة التي تلت قيام إسرائيل لم تكن نسبة المواطنين العرب المؤمنين تتجاوز 66 بالمائة من البالغين 18 سنة من العمر فما فوق، مقابل 97 بالمائة عند اليهود، وقد ارتفعت مع تلك الأوضاع نسبة وفيات الأطفال في الوسط العربي إلى40 بالمائة مقابل 19 بالمائة فقط في الوسط اليهودي[3]، وقد ساهم الواقع الاقتصادي الصعب الذي فرضته إسرائيل على سكان فلسطين المحتلة ، والذي خلق منهم مجتمعا فقيرا ومقهورا، في التأثير سلبا على ظروفهم الاجتماعية، وضرب الهوية الثقافية العربية الإسلامية للفلسطينيين، فإسرائيل تقوم كدولة ، ونظام ، وفكر على طمس الحقائق، وتزييف التاريخ المتعلق بصراعها مع العرب و الفلسطينيين، لذلك سعت ومنذ قيامها الى تنفيذ أبشع عمليات التهجير في التاريخ الحديث، بهدف اقتلاع الشعب الفلسطيني من وطنه وتشريده، وإحلال شتات من يهود العالم مكانه ، ضمن مساعي تغيير التركيبة السكانية للبلد، وتغليب العنصر اليهودي ، تمهيدا لفرض نظام اجتماعي جديد في المنطقة، فقد أشار زعماء صهيونيين إلى أن إسرائيل استقبلت حتى سنة 1950م يهودا من أكثر من50 بلدا وجنسية ، مكونين بذلك مجتمعا فسيفسائنا جديدا يضم عادات وتقاليد وثقافات شتى لا يجمع بينهما سوى عامل التعصب الديني والصهيوني، وسعت بالمقابل للقضاء على كل الآثار التي ترمز لكل الحضارات المدنية القديمة التي تتميز بها المدن الفلسطينية التاريخية العتيقة ، وهي التي ترمز بشكل مباشر لأصول سكان المنطقة وللشخصية المحلية ، وبناء المستوطنات والمدن الجديدة على أنقاضها، كما قامت - تماما كما فعلت فرنسا في الجزائر- بتغيير أسماء المدن الفلسطينية ، وبعض أحيائها بأسماء مستوحاة من التوراة والفكر الصهيوني، فأصبحت عسقلان مثلا تحمل اسم " أسقلون"، ومنطقة الرشرش تحمل إسم " إيلات "، ويافا أصبحت " يـــافو"، وعكا أخذت اسم " عكو"، والعباسية اسم " يهودا "، والقدس اسم" أورشليم"[4]، والأخطر من كل ما سبق

---

[1]- عبد الحميد زوزو ، مرجع سابق، ص ص48،49 .

[2] -Jean ،Paul Chagnollaud ، op.cit. ،P 48.

[3]- نايف حواتمة ، التقرير النظري والسياسي والتنظيمي "المؤتمر الوطني العام الثاني"، ط1 ، دار ابن خلدون ، بيروت، 1981 ، ص395 .

[4]- أنيس الصايغ، المستعمرات الإسرائيليـــة الجديدة منذ عدوان 1967، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1969، ص ص84-89.

إعلان دافيد بن غوريون بصفته رئيسا للحكومة الإسرائيلية سنة 1949م، القدس عاصمة لإسرائيل الأبدية، في تحد واضح للأمم المتحدة[1]، وقرارات الشرعية الدولية .

2.4 نشر الأمية ومصادرة الحقوق السياسية

لجأت الإمبريالية الفرنسة، والصهيونية الإسرائيلية بالتوازي مع استكمال فصول سيطرتهما على المقومات الاقتصادية، وتشويه الشواهد الاجتماعية للشعبين الجزائري والفلسطيني، إلى سياسة التجهيل في أوسع صورها، وذلك في محاولة لتغييب الوعي عنهما، وتجنب ردود الفعل على خططهما الاستعمارية، فقد سعت فرنسا منذ الأيام الأولى للاحتلال إلى السيطرة على الأملاك الوقفية التي كانت الأساس في تدعيم التعليم والطلبة والمعلمين من خلال ريعها الذي يذهب الى بناء المدارس، وتوظيف المعلمين، وتوفير المساكن للطلبة، فأصدرت قانون سبتمبر1830م[2]، الذي أتاح لها السيطرة عليها، فكان ضربة مباشرة لتعليم الأهالي، مثلما مثل ضربة مؤثرة للأوقاف الأخرى التي تعنى بشؤون الحج وبناء الثكنات وترميم المساجد والزوايا، وأوقاف الصدقة والأعمال الخيرية.

إن حرمان العملية التعليمية في الجزائر من أهم مقوماتها المادية، دفع بعجلة الجهل للدوران بسرعة ، بحيث لم يتجاوز عدد الأطفال الجزائريين المتمدرسين حتى نهاية القرن 19 عشرة آلاف، أي ما نسبته 1،9 بالمائة من الأطفال الذين هم في سن التمدرس، و لم ترتفع هذه النسبة حتى بداية الحرب العالمية الأولى سنة 1914م إلا بحدود5 بالمائة، وقد أثر ضعف نسبة تلاميذ المدارس الابتدائية على نسبة الطلبة الثانويين والجامعيين، إذ لم يتعد عدد الطلبة الثانويين 150 بحلول سنة 1914م وهي نفسها السنة التي شهدت حصول 34 جزائري فقط على شهادة البكالوريا، و12 على شهادة الليسانس[3]، أما في الفترة بين الحربين فلم يتزايد عدد المتمدرسين سوى بنسبة ضعيفة، إذ لم يتعد عدد التلاميذ حتى سنة 1930م، حدود 68 ألف تلميذ في التعليم الابتدائي، وحتى سنة 1940م لم يتجاوز عدد الطلبة الثانويين 1358 طالبا، مقابل 89 طالبا جامعيا، ومع تجاوز الجزائر ظروف الحرب العالمية الثانية الضاغطة، وتصاعد العمل النضالي للحركة الوطنية، تطورت أعداد التلاميذ المتمدرسين عشية اندلاع الثورة التحريرية إلى نحو 302 ألف تلميذ في التعليم الابتدائي، فارتفعت بذلك نسبة التمدرس من 5 بالمائة إلى 14،6 بالمائة من إجمالي التلاميذ الذين هم في سن الدراسة، ومع ذلك فإن عدد الطلبة الثانويين لم يرتفع بشكل كاف إذ لم يتجاوز 6260 طالب حتى نفس السنة، والأمر نفسه ينطبق على عدد الطلبة الجامعيين الذين لم يتعد 589 طالبا إلى غاية نفس السنة [4].

---

[1] -Claud ،Clement ، Israël et la V[e] république ،Edition olivier-Orban- France ، 1978، P .34.

[2]- أبو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، ط2 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982 ، ص159.

[3]- عبد الحميد زوزو، مرجع سابق ، ص ص73 - 74 .

[4] -Charles ،Robert Ageron ، op.cit.: P85 ،86 .

إن هذه السياسة لم تتح للجزائر تكوين الكثير من الإطارات على اختلاف تخصصاتهم، ولكنها لم تمنع شعبها من التشبع بأفكار التحرر، والتمسك بمبدأ الاستقلال، فبدأت ثورتها سنة 1954م وهي لا تملك سوى ألف خريج جامعي منهم 354 محاميا و165 طبيب، طبيب أسنان وصيدلي، ونحو350 موظفا منهم 85 أستاذا ثانويا، وأقل من 30 مهندسا، وحوالي 100 ضابط في الجيش الفرنسي، و لم يكن سوى 14 بالمائة من الجزائريين يعرفون القراءة والكتابة منهم الربع فقط باللغة العربية، ساهمت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في تكوينهم بنشاطها التعليمي الحركي، فقد كانت حتى سنة 1954م تملك 181 مدرسة تضم 140 ألف متمدرس[1] .

أما سياسيا فقد طبقت فرنسا سياسة الشدة مع زعماء العمل النضالي الوطني السياسي على مختلف توجهاتهم، وعندما لم تجد تلك السياسة نفعا، لجأت تحت ضغط داخلي موهمة الرأي العام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية ، أنها تقوم بالاستجابة لمطالب الوطنيين الجزائريين، وأنها تقوم بإدخال إصلاحات سياسية لصالحهم، إلى تكوين ما عرف بالمجلس الوطني الجزائري الذي كان فيه نصيب الجزائريين 60 عضوا فقط، وهم الذين يمثلون الأغلبية المطلقة بثمانية ملايين نسمة، مقابل 60 عضو آخر يمثلون الجالية المستوطنة التي لم يتعد عددها 01 مليون[2]، لقد حاولت فرنسا بذلك القرار تجاوز المطالب الأساسية التي رفعها الجزائريون منذ بداية القرن العشرين والداعية إلى استقلال بلادهم ، مضحين في سبيلها بـــ 45 ألف شهيد في 08 ماي 1945م ، فكانت تلجأ إلى تزوير الانتخابات التي تنظمها من فترة إلى أخرى في الجزائر، كما حدث سنة 1948م، وكانت تشترط لكي تسمح للأحزاب السياسية الجزائرية بلعب دورها السياسي كاملا، أن تقوم بنفسها دون غيرها بتحديد قوانين اللعبة السياسية في الجزائر[3]، وقد أدت مجموع هذه التطورات، إلى تبلور العمل السياسي أكثر في الجزائر، واتجاهه نحو إنضاج فكرة الثورة الشاملة التي حدثت في سنة 1954م، تلك الثورة التي ستوقف خرق فرنسا الدائم لحقوق الجزائريين، ووقف اصدار القوانين الجائرة .

أما الوضع في فلسطين فيكاد يكون مشابها للوضع في الجزائر من كل جوانبه، فالفلسطينيون عانوا - شأن الجزائريين - منذ قرون من قلة اهتمام الدولة العثمانية بالحركة التعليمية، ورغم تحسن نسبة المتمدرسين عند بسط بريطانيا نفوذها علي البلاد في إطار نظام الانتداب، الا أنها بقيت ضعيفة، ما أسهم في خلق فئات كاملة لا تقرأ ولا تكتب، وبينما أشارت إحصائيات انجليزية إلى أن نحو 54 بالمائة من الأطفال الفلسطينيين خاضوا مضمار التمدرس في تلك الفترة، لم يقدرها أحد المربيين العرب بأكثر من 34 بالمائة [4].

من جهتها بذلت الحركة الصهيونية مجهودات متوالية لتأسيس نظام تربوي صهيوني في فلسطين، فقد بدأت تنفذ مشاريع إنجاز بعض الهياكل التعليمية، وكان أهمها إنجاز معهد "تكينون" الذي يعد أقدم المؤسسات التعليمية اليهودية في

---

[1] -ibid ، P85 - 89 .

[2]- عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1975، ص118.

[3]- عمار بوحوش، مرجع سابق ، ص158.

[4]- أبو القاسم، سعد الله ، أبحاث وآراء ... مرجع سابق ، ص57 .

فلسطين عام 1912م، بأموال متبرعين يهود من روسيا وأمريكا ، وافتتح في سنة 1924م، وبعد ذلك تم تدشين الجامعة العبرية في أول أفريل 1925م شرق القدس بحضور اللورد البريطاني " بلفور" و" صامويل هربرت "، ثم معهد " وايزمن " العلمي جنوب يافا، والذي دشنه حاييم وايزمن نفسه سنة 1934م[1]، وبعد رحيل بريطانيا ، وقيام إسرائيل عام 1948م، بدأت في تنفيذ سياسة تربوية جديدة ممنهجة، فقد أصدرت قانونا للتعليم قال عنه بن غوريون: " أنه يضع الخطوط الرئيسة لتعلق الشعب اليهودي في جميع أنحاء العالم بثقافته الإنسانية، ويعين المبادئ التي يمكننا بموجبها أن نصبح شعبا نموذجيا، ودولة نموذجية".

إن عملية تهويد الثقافة الفلسطينية ما هي إلا عمل متمم للتهجير ، خاصة أنها اتخذت طابعا عنصريا متعصبا هدفها مسح وإلغاء ما تراكم من تراث وعادات، وتقاليد وعناصر ثقافية طوال آلاف السنين، وإحلال ثقافة، وهوية جديدة في سجلها بوسائل شتى، فقد كانت إسرائيل تفرض على الطلاب العرب نسبة حصص مساوية من مادة التاريخ اليهودي لحصص التاريخ العربي، مع ما تحتويه تلك البرامج من تشويه، وتزييف للحقائق التاريخية، أما في مادة الأدب العربي فلا يشمل البرنامج الإسرائيلي الموجه للطلاب العرب أي ذكر للشعر الوطني العربي أو الفلسطيني، بينما يطلب منهم دراسة الشعر العبري الحديث الذي هو في غالبيته شعر صهيوني، أما في مادة التربية الدينية فالوضع أسوأ بكثير فالمنهاج الموجه للطالب العربي يضم 156 حصة لدراسة التوراة، والمشناه ، والأساطير اليهودية، ولا تزيد الحصص المخصصة لدراسة القرآن عن ثلاثين حصة [2].

إن إسرائيل- مثل فرنسا – ظلت ولا تزال تخشى من الوعي الفلسطيني، لأنه يهدد مشاريعها ويقوض أركانها، لذلك عزمت منذ البداية على غلق المدارس في وجه التلميذ الفلسطيني ، وقررت في المقابل تسريح المعلمين العرب، وإحلال اليهود محلهم[3]، رغم ضعف أجورهم التي لم تكن تتجاوز45 ليرة إسرائيلية بحلول1952م، مقابل69 ليرة للمعلم اليهودي[4].

لقد أنتجت إسرائيل بسياستها تلك فئات واسعة من الأميين الفلسطينيين بسبب عدم اهتمامها بالمدارس العربية لسكان 1948م، أو تلك التي تقع في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، بل وقامت بهدم بعضها رغم قلة عددها أصلا ،كما أن تلك المدارس ظلت تعاني من انعدام التجهيزات وقلة عدد المعلمين والكتب[5]، ما أسهم في انخفاض كبير في عدد التلاميذ الذين يرتادونها، وانخفاض نسبة المنتقلين الى المرحلة الثانوية، والمرحلة الجامعية.

[1]- هاني الهندي، محسن إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 209- 208.

[2]- سمير جريس، المخططات الصهيونية و الاحتلال و التهويد ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، (د . ت) ، ص 174.

[3]- هاني الهندي، محسن إبراهيم ، مرجع سابق، ص207.

[4]- إبراهيم العابد ، مرجع سابق، ص 125.

[5]- المرجع نفسه ، ص 125، 126 .

وقد حاولت إسرائيل من خلال سياساتها فصل الجيل الجديد في فلسطين عن هويته وماضي أجداده وزرع الجهل بين أفراده ، وخلق واقع اجتماعي وثقافي جديد يقوم على دمج كلي لهذا الجيل في الثقافة اليهودية التي قوامها اللغة العبرية، أو فرض الهجرة عليهم[1]، تمهيدا لإحلال مزيد من المهاجرين اليهود محلهم، ومع كل الظروف السابقة ورغم عددهم القليل، لم يمنع ذلك الطلبة العرب من تشكيل وتأسيس لجان طلابية ثانوية، وجامعية لأجل تنظيم وهيكلة وتأطير جماهير الطلبة في حركة النضال، دفاعا عن الثقافة الوطنية الفلسطينية، ومن أجل المساواة في فرص التعليم ، والحق في صيانة الطابع القومي للتعليم والثقافة العربية في فلسطين[2]، وقد كلف ذلك اعتقال أعداد منهم لأسباب أمنية كما ادعت إسرائيل، واتهموا بمساعدة حركة المقاومة الفلسطينية[3] ، في فترات متفرقة .

إن سياسة التمييز التي فرضتها إسرائيل في قطاع التعليم لم تكن تستهدف فقط سياسة التجهيل، بل أيضا كانت تستهدف تشويه الثقافة الوطنية الفلسطينية كأحد عوامل هضم الشخصية القومية المميزة للعرب الفلسطينيين، وهي تقترن بالتجاوز على الحقوق والحريات المختلفة للمواطنين الفلسطينيين[4]، ورغم نجاح إسرائيل - مثل فرنسا - في خنق العملية التعليمية والضغط عليها، الا أنها لم تنجح في فعل ذلك مع حركة الوعي، التي أسهمت في دعم النضال الوطني الفلسطيني السياسي، وفي فضح أساليب الصهيونية، وعي ظل يشكل هاجسا حقيقيا لها ولسياستها الرافضة للهوية الفلسطينية وشخصيتها الوطنية، فلم يكن النشاط السياسي الفلسطيني المتزايد، وكل الأعمال الثورية التي رافقت أحداث تلك الفترة، سوى ردا على الإجراءات والقوانين التي كانت إسرائيل - ولا تزال - تتخذها منذ إنشائها، بذرائع مختلفة وتبريرات واهية لطمس الهوية الفلسطينية وتجاوزها، فقد عمدت إلى مسح كل إشارة إلى الجنسية الفلسطينية عندما جاء ما عرف بقانون الجنسية الإسرائيلية ناصا في مادته 18 على إلغاء مراسيم الجنسية الفلسطينية الصادرة طوال الفترة الممتدة بين 1925 و1942م، أي في ظل الانتداب البريطاني، وذلك اعتبارا من يوم تأسيس إسرائيل، وأشارت ذات المادة إلى أن كل إشارة وردت في نص قانوني يتعلق بالجنسية الفلسطينية ، يقرأ من الآن فصاعدا كأنما يبحث في أمر الجنسية الإسرائيلية[5]، ولا تمنح تلك الجنسية إلا للفلسطينيين الذين كانوا في إسرائيل يوم إنشائها، أو كانوا في أرضا أصبحت أرضا إسرائيلية بعد إنشاء الدولة.

إن سياسة إسرائيل لم تؤد فقط إلى المساس بأهم رموز السيادة والهوية الفلسطينية، ولكن أيضا ألغت واقعا قانونيا سنته عصبة الأمم سنة 1919م ، بمقتضى ميثاق الانتداب ، وجسدته بريطانيا عندما أصدرت قانون الجنسية الفلسطيني سنة 1925م، كما ألغت حق الفلسطينيين في جنسيتهم الذي جاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول تقسيم

[1] -Ghassain،Kanfani ، Anthologie palestinienne، Office des publications universitaires، Alger، 1984 ،P1.2 .

[2]- نايف حواتمة، مرجع سابق، ص 395.

[3]- سلمى حداد، الطلاب في إسرائيل، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1971 ، ص39 .

[4]- نايف حواتمة، مرجع سابق، ص 395.

[5]- أنيس فوزي قاسم ، قانون العودة وقانون الجنسية الإسرائيليان، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، 1972، ص41 .

فلسطين ، عندما ورد فيه على شكل توصية : "إن المواطنين المقيمين في فلسطين وخارج مدينة القدس، وكذلك العرب واليهود الذين لا يحوزون الجنسية الفلسطينية ، ويقيمون خارج مدينة القدس سيصبحون بمجرد الاعتراف بالاستقلال مواطني الدولة التي يقيمون فيها، ويتمتعون بكامل الحريات المدنية والسياسية "، فالجنسية الفلسطينية وهوية الفلسطينيين السياسية، ضمنتها لهم نفس الوثائق القانونية التي ترتكز عليها إسرائيل كسبب شرعي لوجودها كإعلان - بلفور- وصك الانتداب، والتوصية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بتقسيم فلسطين، غير أن إسرائيل تعترف فقط بقرارات المجتمع الدولي الخادمة لمصالحها[1].

إن قانون حق العودة الذي طبقته إسرائيل منذ سنة 1950م بقدر ما فتح أبواب الهجرة لليهود، وكفل لهم الحرية السياسية، أغلق على الفلسطينيين مناطقهم ودفعهم للهجرة ، وحرم ما تبقى منهم من حرياتهم الفردية وحقوقهم السياسية، و لم يكن ذلك القرار سوى بداية سلسلة من القرارات القانونية استعملتها إسرائيل كستار لتبرير سلوكياتها، فقد كانت تلجأ في كل مرة إلى قانون الطوارئ، وتستند إلى قوانين أخرى لتبرير إجراءاتها الظالمة، كالقانون الذي أقره الكنيست لاحقا تحت اسم "مكافحة الإرهاب"، والذي يعتبر مجرد إعلان التأييد السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، أو مجرد ترديد الأناشيد الوطنية، أو رفع العلم الفلسطيني، جريمة يعاقب عليها القانون، كما كانت تلجأ إلى فرض الحضر على العديد من الهيئات الوطنية العربية بحجة أنها تمس بأمن إسرائيل، أو أنها تحرض على الكراهية بين العرب واليهود، وتلجأ إلى فرض الإقامات الجبرية وتحديد حركة تنقل المواطنين، وتشن ضدهم حملات الاعتقال في المدن والقرى بمبررات مختلقة [2].

5. خاتمة:

لقد سعى المستوطنون الفرنسيون والأوروبيون في الجزائر، والصهاينة في فلسطين، الى إنكار حقوق السكان الأصليين في ملكية الأرض، وحقوقهم السياسية والإنسانية، والتصميم على إبادتهم، وتـــرحيلهم وتوطينهم خارج وطنهم، كمقدمة لمسح هويتهم القومية والدينية من الوجود، فتحولت الكيانات الاستيطانية إلى قواعد عسكرية ثابتة لفرنسا الاستعمارية، وللصهيونية اليهودية .

وقد أظهرت هذه المحاولة البحثية أن الحركة الاستيطانية في الجزائر وفلسطين تقاطعت زمانا ومكانا من حيث قوة التدفق، و اشتركتا من حيث التدفق نفسه في فترة لا تقل عن ستة عقود – من نهاية القرن الـــ 19 الى منتصف القرن الـــ 20 – فالاستيطان الأوروبي في الجزائر أسبق زمانا، وأقل كثافة من الاستيطان اليهودي في فلسطين، كما أن المعادلة السكانية ظلت لصالح الجزائريين بمعدل 8/1 تقريبا، و لم تختل أبدا حتى منتصف القرن الـــ 20 م، مقابل تحول سريع في المعادلة الديموغرافية في فلسطين ، لصالح المستوطنين اليهود الذين تحولوا إلى أغلبية بعد عام 1948م داخل ما

[1]- المرجع نفسه ، ص ص 59- 63 .

[2]- نايف حواتمة، مرجع سابق، ص395 .

يعرف بـــ " الخط الأحمر" بعد طرد وتهجير الفلسطينيين، وظهور معضلة اللاجئين- زادت هذه النسبة اتساعا بمرور الوقت وحتى الآن- كما أنهما تتفقان في انتماء المستوطنين في أغلبيتهم المطلقة إلى الجنس الأوروبي رغم تباينهم الفكري والمعتقدي، فبينما مثل الفرنسيون نحو 90 بالمائة من مستوطني الجزائر حتى منتصف القرن الـــ 20، مثل اليهود الأوروبيين 90 بالمائة من مستوطني فلسطين حتى نفس الفترة .

أما من حيث نتائجها وتأثيراتها على أوضاع الشعبين وهويتهما الوطنية، فقد كانت كارثية وشاملة اقتصاديا، اجتماعيا ثقافيا ودينيا، وسياسيا، فقد أدى سعي فرنسا وإسرائيل إلى السيطرة على" الأرض" كمصدر أساسي للاقتصاد المحلي، إلى خلق واقع اقتصادي جديد في الجزائر وفلسطين ضمن سيطرة المعمرين والمستوطنين على الثروات حارما الجزائريين والفلسطينيين منها، فارتفعت نسب الفقر والبطالة بينهم، وتم استغلالهم كيد عاملة رخيصة في مزارع ومصانع المعمرين والمستوطنين، وتدهورت أوضاعهم الصحية في ظل سوء التغذية، وغياب وسائل الرعاية الطبية، وانتشار أنواع الأمراض الفتاكة .

حضاريا لم تسلم هوية الشعبين من سياسات التمسيح والتهويد، كما لم تسلم شواهد الإنسان الجزائري والفلسطيني الحضارية من التزييف، و لم تنجوا العملية التعليمية من الخنق والاستيلاء على مصادر تمويلها، ما أنتج نسب أمية مرتفعة في البلدين، أما سياسيا فكان الأمر أخطر بعد إصرار فرنسا وإسرائيل على منع نشطاء النضال السياسي الوطني الجزائري والفلسطيني، من ممارسة حقهم في تمثيل فئات الشعب، والدفاع عن قضاياه، أملا في سلخ الجزائر من محيطها العربي الإسلامي، وتحويلها إلى ولاية فرنسية أبدية، وسعيا لإحياء فكرة " الوطن القومي" اليهودي، وتجسيدها مكان " الوطن القومي " الفلسطيني عبر معادلة " الطرد – الجذب" وهو ما كان يؤكد أن فكرة الاستيطان اليهودي في فلسطين، لم تكن في حقيقتها سوى امتدادا لسياسة التوسع الغربي- والفرنسي جزء أساسي منه - قبل أن تصبح بعد نضجها فيما بعد أداة من أدواته .

6. قائمة المراجع:

[1]- إبراهيم بلال محمد صالح، **الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2010.

[2] - بوحوش عمار، **العمال الجزائريون في فرنسا**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975 .

[3] - برلنان أندري ، نوتشي اندري ، لاكوست ايف ، **الجزائريين بين الماضي و الحاضر** . تر: رابح اسطنبولي ، منصف عاشور ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984 .

4- جبهة التحرير الوطني، **النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962م**، مطابع الحزب ،الجزائر ، 1976

[5] - جوني منصور، **الاستيطان الإسرائيلي**، ط1 ، مؤسسة الأسوار، عكا، فلسطين، 2005 .

6- الجزيرة : **الاستيطان** ، متاح على الرابط / https://www.aljazeera.net/encyclopedia روجع بتاريخ 03 / 01 /2021 .

[7] - جريس سمير، **المخططات الصهيونية و الاحتلال و التهويد** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، (د.ت).

[8]- بن داهة عدة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830ـــ1962**،ج1، وزارة المجاهدين، الجزائر ، 2008م.

[9] - وزارة العمل الفلسطينية، **المستوطنات الإسرائيلية وأثارها الاقتصادية والاجتماعية على الأراضي الفلسطينية وقطاع العمل**، رام الله ، فلسطين، 2014 .

[10] - وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، **المستوطنات في القانون الدولي** . متاح على الرابط https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id / روجع بتاريخ 03 / 01 / 2021 .

[11] - زوزو عبد الحميد، **تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997.

[12] - حباس وليد، **مفهوم الاستعمار الاستيطاني ، نحو اطار نظري جديد** . متاح على الرابط https://www.researchgate.net/publication/ روجع بتاريخ 03 / 01 / 2021 .

[13] - حداد سلمى، **الطلاب في إسرائيل**، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1971 .

[14] - حوامة نايف، **التقرير النظري والسياسي والتنظيمي "المؤتمر الوطني العام الثاني"**، ط1 ، دار ابن خلدون ، بيروت، 1981 .

[15] - حسين عدنان، **التَوسع في الاستراتيجية الإسرائيلية**، ط1، دار النفائس، بيروت، 1989م .

[16] - المدني أحمد توفيق، **كتاب الجزائر** ، ط2 ، دار الكتاب ، البليدة ، الجزائر ، 1963 .

[17] - سعد الله أبو القاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ،**ج1** ،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992

[18] - سعد الله أبو القاسم، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، ط2 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982 .

[19] - مجدي حماد، **النظام السياسي الاستيطاني ، دراسة مقارنة إسرائيل وجنوب إفريقيا، ط1** ، دار الوحدة للطباعة والنشر ، بيروت، 1981 .

[20] - الموسوعة الفلسطينية، "تهجير عرب فلسطين"، مجل1، **هيئة الموسوعة الفلسطينية**، دمشق، سوريا، 1984.

[21] - محمد السويدي، **التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986

[22] - محمود أمين، **مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1984 .

[23] - المسيري عبدالوهاب، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، ج7، ط1 ، دار الشروق، بيروت، 1999 .

[24] - نبهان يحي محمد، **معجم مصطلحات التاريخ**، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006 .

[25] - سمارة إحسان هاني، **اقتصاديات الوطن المحتل للفترة 1948-1967**، وزارة التخطيط-الدائرة الاقتصادية-مصر، 1976 .

[26] - العابد إبراهيم، **دليل القضية الفلسطينية " أسئلة وأجوبة "** مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت، 1969

[27] - الصايغ أنيس، **المستعمرات الإسرائيليـــة الجديدة منذ عدوان 1967**، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1969 .

[28] - صلاح محمد، **تاريخ العالم الحديث والمعاصر(1870-1939)**، منشورات القصبة، الجزائر، 1997 .

[29] - قاسم أنيس فوزي، **قانون العودة وقانون الجنسية الإسرائيليان**، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، 1972 .

[30] - رزاقي عبد الرحمن، **تجارة الجزائر الخارجية- صادرات الجزائر فيما بين الحربين-** الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976 .

[31]- شعث عزام، **الاستيطان في فلسطين، تغيير المعالم والقضاء على مبدأ حل الدولتين**، مركز برق للأبحاث والدراسات، (د.م) ، 2017 .

[32] - التميمي عبد المالك خلف، **الاستيطان الاجنبي في الوطن العربي ، المغرب العربي – فلسطين – الخليج العربي دراسة تاريخية مقارنة** ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، 1983م .

[1] - Ch.A.Julien, **Histoire de l'Algérie contemporaine,** la conquête et les débuts de la colonisation 1827-1871 ,P.U.F،Paris, 1964 .

[2]- Charles ،Robert Ageron ، **Histoire De L'Algérie Contemporaine**, De L'insurrection De 1871 au Déclanchement De La Guerre De Libération 1954**,** T2, De Presses De France, 1979.

[3] - Claud Clement ، **Israël et la V^e^ république** ،Edition olivier-Orban-France ، 1978.

[4] - Daho Djerbal, **Processus de colonisation et évolution de la propriété foncière dans les plaines intérieures de l'Oranie** . Thèse de Doctorat de 3ème cycle, 1979.

[5] - Ghassain Kanfani ، **Anthologie palestinienne**، Office des publications universitaires، Alger، 1984 .

[6] - Mersele Egretaud ،**réalité de la nation Algérienne** ، Edition sociales ، paris, 1961 .

[7] - Jean Paul Chagnollaud ، **Maghreb et Palestine**. Edition Sind-bad , Paris, France ، 1977 .

[8] - L'organisation arabe du travail ، **Les implantations israéliennes** et leur répercussion sur la conditions des travailleurs arabe en Palestine et dans les autres territoires arabes occupées, (S.E)